

الملتقى الدولي حول:

مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي

جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012



إشكالية التنمية المستدامة في الأقطار العربية: رؤية إسلامية

د. أحمد لعمي
جامعة ورقلة

أ. آمال رحمان
جامعة ورقلة

ملخص: تعتبر الاستدامة نمطا تنمويا يمتاز بالعقلانية والرشد، و ترمي إلى الموازنة بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة و متطلبات حماية البيئة من جهة أخرى.

أصبح تحقيق التنمية المستدامة مطلباً عالمياً ينادي به الجميع، بعد ما شهد العالم في الآونة الأخيرة عديدا من الاختلالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

لقد اهتمت الأقطار العربية هي الأخرى بالتنمية المستدامة و أضفت عليها طابعا إسلاميا ليصبح مفهوم التنمية المستدامة أكثر شمولا من المفاهيم السابقة. وبزيادة اهتمام العالم الإسلامي بهذه التنمية فقد بادرت بعض البنوك الإسلامية بالسعي لتحقيق التنمية المستدامة وأهمها البنك الإسلامي للتنمية.

ومن خلال هذه المداخلة سوف نحاول الإجابة على الإشكالية التالية: ما المقصود بالتنمية المستدامة من منظور إسلامي؟ و ما هي التحديات التي تواجه الأقطار الإسلامية في تحقيقها للتنمية المستدامة؟ و ما هو دور البنوك الإسلامية في تحقيق هذه التنمية؟

الكلمات الدالة: حماية البيئة، التنمية المستدامة، الأقطار العربية، البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية.

Résumé : La durabilité est un modèle du développement se caractérise par la rationalité, et qui vise à équilibrer le développement économique et social d'une part et les exigences de protection de l'environnement, d'autre part.

La réalisation du développement durable est devenu une demande mondiale, vue de ce que le monde a été témoin ces derniers temps, des déséquilibres environnementaux et sociaux et économique.

Les pays arabes sont aussi été intéressées par le concept du développement durable on ajoutant à ce concept le caractère islamique pour qu’il soit plus complet que les autres définition du développement durable.

l’accroissement de l’importance de ce développement dans le monde islamique a initié des banques islamiques qui cherchent à parvenir à un développement durable, la Banque de développement islamique est le plus important.

Grâce à cette présentation, nous allons tenter de répondre à la problématique suivante: Qu'est-ce qu'on entend par développement durable dans une perspective islamique? Et quels sont les défis auxquels sont confrontés les pays islamiques pour parvenir à un développement durable? Et quel est le rôle des banques islamiques dans la réalisation de ce développement?
Mots clés: protection de l'environnement, le développement durable, les pays arabes, les banques islamiques, la Banque islamique de développement.

مقدمة:

بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر، وتعتبر الاستدامة نمطا تنمويا يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى.

أصبح تحقيق التنمية المستدامة مطلباً عالمياً ينادي به الجميع، بعد ما شهد العالم في الآونة الأخيرة عديدا من الاختلالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، والتي أصبحت لا تهدد فقط استمرارية وتقدم الإنسان ورفاهيته، بل أيضا وجوده وحياته على هذا الكوكب. فالكثير من رجال الاقتصاد والسياسة والفكر يعتقدون الآن أن التنمية المستدامة هي الأداة الناجعة لعلاج هذه الاختلالات، ولتجنيب العالم الانعكاسات السلبية التي ترتبت على تطبيق النموذج التنموي التقليدي خلال العقود الماضية، ويرون أنه من الواجب على كل الدول والمؤسسات ومختلف الجهات القيام بدور فاعل في تحقيق التنمية المستدامة.

لقد اهتمت الأقطار العربية هي الأخرى بالتنمية المستدامة و أضفت عليها طابعا إسلاميا ليصبح مفهوم التنمية المستدامة أكثر شمولا من المفاهيم السابقة.

تعددت مصادر تمويل التنمية المستدامة وتعتبر البنوك واحدة من هذه الوسائل، وبزيادة اهتمام العالم الإسلامي بالتنمية المستدامة فقد بادرت بعض البنوك الإسلامية بالسعي لتحقيق التنمية المستدامة.

و من خلال هذه الورقة البحثية سوف نحاول الإجابة على الإشكالية التالية: ما المقصود بالتنمية المستدامة من منظور إسلامي؟ و ما هي التحديات التي تواجه الأقطار الإسلامية في تحقيقها للتنمية المستدامة؟ و ما هو دور البنوك الإسلامية في تحقيق هذه التنمية؟

المحور الأول: ماهية التنمية المستدامة

1. مفهوم التنمية المستدامة

تسابقت المجتمعات إلى وضع خطط تنموية بهدف النهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية لرفع المستوى المعيشي للأفراد وقد أدى ذلك إلى النمو وبالتالي التغيير والزيادة في الاستهلاك والادخار والناتج القومي. ويعتبر النمو الاقتصادي ضرورة للتخفيف أو تلافي الفقر، إلا أن النمو السريع غير المتوازن غالباً ما يؤدي إلى مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية. وقد يظهر ذلك في مختلف المجالات مثل الزيادة المطردة لأنواع التلوث في خضم إقامة المشاريع التنموية وتأثير ذلك على الصحة ونوعية الحياة، وقد يظهر في صورة عدم استقرار الإنتاجية من خلال الاستغلال الخاطئ لمصادر المياه

وسوء استغلال التربة على سبيل المثال. ولذا فإن من الطبيعي أن المشاكل البيئية تتفاوت حسب مفهوم التنمية التي يتبناها المجتمع ونموه الاقتصادي وسياسته الإدارية تجاه البيئة[1].

ولقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى التنمية المستدامة Sustainable Development وهي تنمية قابلة للاستمرار والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن من أهم مظاهر الاهتمام بالبيئة ارتباطه بمفهوم التنمية المستدامة، وقد ظهر هذا المصطلح في بداية الثمانينات بالرغم من الإشارة إليه خلال مؤتمرا ستوكهولم للتنمية البشرية سنة 1972 الذي ركز على وضع الاعتبارات البيئية ضمن سياسات التنمية وإلى ضرورة استعمال الموارد الطبيعية بشكل يضمن بقاءها للأجيال القادمة[2].

و في سنة 1992عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول البيئة والتنمية (مؤتمر الأرض) في ريو دي جانيرو بالبرازيل، حيث كانت أحد أهم المسائل الرئيسية التي تطرق لها المؤتمر هي وضع وتنفيذ استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة.

أما بالنسبة للعالم العربي فقد شهد انطلاقة برامجه للتنمية المستدامة منذ الإعلان العربي عن البيئة والتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية الذي عقد في تونس في أكتوبر 1986م والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الصادر في القاهرة في سبتمبر 1991م[3].

ولقد ظهرت عدة تعريفات واستخدامات للتنمية المستدامة، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوباً لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة. و من ثم فقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد

في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست في غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع التعاريف، حيث ظهر العديد من التعريفات التي تضمنت عناصر وشروط هذه التنمية.

وقد عرفت التنمية المستدامة في تقرير بروتلاند عام 1987 كما يلي : "**عملية للتغيير يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات، ويعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته**"[4].

وفي مؤتمر الأرض عام 1992 عرفت التنمية المستدامة بأنها : "**ضرورة إنجاز الحق في التنمية بشكل يحقق الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل**"[5].

2. مبادئ التنمية المستدامة:

إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت فيما يلي[6] :

– استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على تحقيق النظم الفرعية شكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة.

– المشاركة الشعبية: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من أسفل ويمكن تلخيص دور الحكومات المحلية فيما يلي:

- الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض؛
- إدارة ومعالجة النفايات؛
- الحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون؛
- تخفيض الاستهلاك من مشتقات النفط؛

– مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية.

– مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية، و التخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد.

– مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.

– مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

– مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.

– مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج و الاستثمار والاستهلاك.

3. مصادر تمويل التنمية المستدامة:

يشكل توفر الموارد المالية الكافية متطلباً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة و توجد عدة مصادر لتمويل التنمية المستدامة و لكن أهمها(7):

– مصادر التمويل المحلي للمشاريع البيئية: ويقصد بمصادر التمويل المحلي للمشاريع البيئية تلك التشكيلة التي تتضمن مجموعة من المصادر التي حصلت منها الاقتصاديات الوطنية على أموالها بهدف استخدامها لأغراض التنمية المستدامة وحماية البيئة، و يمكن تقسيمها إلى المجموعات التالية:

- **الميزانية العامة:** يمكن أن يتوفر التمويل من الميزانية العامة على مستويات حكومية مختلفة مثل المستوى الحكومي، أو الإقليمي، أو على مستوى البلديات وفقا لكل دولة.
- **صناديق حماية البيئة:** قامت بعض الدول بإنشاء صناديق لحماية البيئة و تعد هذه الصناديق موارد تمويل عام خارج إطار الميزانية العامة، والتي توفر التمويل بشكل أساسي في شكل منح أو قروض.
- **البنوك و مؤسسات الإقراض المحلية:** يمكن أن تقوم هذه الموارد التمويلية بالاستثمار في مشروعات البنية التحتية وفقا للجدوى المالية للمشروع المعروض.

– **مصادر التمويل الدولي للمشاريع البيئية:** يمكن تقسيم موارد التمويل الدولي إلى المجموعات الأساسية وفقا لموارد رؤوس الأموال المختلفة وأنواع التمويل المتعددة المتاحة:

➢ **بنوك التنمية الدولية:** تعمل بنوك التنمية من حيث المبدأ بطريقة تشبه طريقة عمل البنوك التجارية فهي تحصل على رؤوس أموالها من أسواق رؤوس الأموال العالمية، و لكن تقوم عدد من
الدول بإنشائها والمساهمة في رأس مالها و هذا هو الاختلاف الوحيد و يمكن في هذه الحالة أن
تحصل هذه البنوك على رؤوس أموال دولية بشروط ميسرة.

- يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير أقدم المؤسسات في مجموعة البنك الدولي وأكبرها تم إنشاؤها سنة 1945، ويعتبر البنك الدولي أول مؤسسة متعددة الأطراف من نوعه تضع سياسة حمائية للبيئة، حيث كان ذلك منذ عام 1970 ، ولقد أحرز البنك تقدما كبيرا خلال عام 1989 في إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي لسياساته العامة وعملياته حتى أصبحت الاهتمامات البيئية سمة غالبة في عمليات البنك.

➢ **الصناديق الدولية للتنمية:** تضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات الإقراض التي تقدم القروض بشروط ميسرة بدون فائدة أو بسعر فائدة منخفض، وتضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات مثل: جمعية التنمية الدولية صندوق البيئة العالمي.

- **صندوق البيئة العالمية:** تأسس الصندوق سنة 1990 ويتم تسييره من طرف البنك العالمي، ويهدف لتزويد البلدان النامية بالأموال الضرورية لتمويل النفقات الإضافية المرتبطة بتطبيق الاتفاقات المتعددة الأطراف حول البيئة، وتتخذ المساعدات التي يمنحها الصندوق للبلدان النامية شكل اعتمادات موجهة لمشاريع استثمارية ولعمليات الإعانة التقنية وبدرجة أقل لنشاطات البحث. وللاستفادة من تمويل الصندوق يجب أن يتوفر المشروع على ملامح محددة ويؤكد فعالية التقنية المستعملة، بالإضافة إلى إسهام المشروع في تثمين الموارد البشرية[8] إن تمويل التنمية المستدامة في العديد من الدول العربية مازال محدوداً لأسباب عدة من أهمها أعباء الديون، وبالرغم من أن العديد من الوسائل والمؤسسات المالية قد نشطت خلال السنوات الماضية، إلا أن التنسيق والإدارة الشاملة للبرامج ذات الصلة لا زالت محدودة.

وتستعمل المنطقة عدداً من الأساليب والآليات المالية وبالأخص صناديق التنمية المستدامة والقروض والتمويل المحلي والخصخصة ومشاركة القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة والإصلاح الضريبي...

إلا أن التنسيق الضعيف بين المؤسسات والبرامج التمويلية قد أثر على فاعلية المنح والقروض المقدمة لدعم التنمية المستدامة كما أن غياب الإشراف والمراقبة على صناديق التنمية المستدامة في المنطقة يدعو إلى القلق لأهمية هذا الجانب[9].

المحور الثاني: التنمية المستدامة و حماية البيئة من منظور إسلامي:

1. البيئة في الإسلام:

أ. مكانة البيئة في الإسلام:

إن الإسلام وهو الدين الخاتم الذي ارتضاه الله دستوراً نهائياً للبشرية عامة قد اهتم بموضوع البيئة وأكد على المحافظة على كل مكوناتها ذلك أن نهائية هذه الرسالة وعموميتها صفتان ضمنتا للإسلام شموليته لكل مناحي الحياة مادية ومعنوية، وشموليته لكل ما يؤدي به إلى السعادة الأخروية، ولا شك أن البيئة بكل جوانبها تقع ضمن هذه الشمولية إن لم نقل إنها المرتكز فيها، وذلك لأن البيئة هي مسرح تحقيق الخلافة التي خلق الله الإنسان من أجلها، فما لم تتحقق شروط السلامة الكاملة للبيئة لا تتحقق الخلافة التي دعي الإنسان لتحقيقها[10].

لقد عالج الإسلام كل قضايا البيئة، بنظرة شمولية متكاملة، دون الدخول في التفاصيل الدقيقة، وصدق اللَّه العظيم، إذا يقول في كتابة الكريم " **مَا فرطنا فِي الكِتَابِ مِن شَيْء**"[11]. وقوله سبحانه وتعالى في سورة أخرى " **ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مَنَ الأَمْرِ فَاتبِعْهَا**"[12].

كذلك عالجت السنة النبوية متمثلةً في أحاديث الرسول، صلى الله عليه وسلم، ما جاء، مجملاً في القرآن الكريم، وصدق اللَّه العظيم، إذا يقول " **وَمَا ينطِقُ عَنِ الْهَوَى، إنْ هُوَ إلاَّ وَحْيٌ يُوحَى**"[13].

كما قدم الشيخ القرضاوي في إحدى أبحاثه ركائز أساسية لرعاية البيئة منها[14]:

– التشجير والتخضير: فهناك آيات وأحاديث كثيرة تحض على الغرس والزرع، يقول النبي صلى الله عليه وسلم" **من نصب شجرة، فصبر على حفظها والقيام عليها حتى تثمر، فإن له في كل شيء يصاب من ثمرها صدقة عند الله عز وجل**".

– العمارة والتثمير: ويأتي في مقدمتها إحياء الأرض الميتة وتثمين الثروات وتنمية الموارد، ولذا اعتبر الإمام الراغب الأصفهاني في كتابه: الذريعة إلى مكارم الشريعة أن عمارة الأرض أحد مقاصد خلق الإنسان، ولذا كان الحديث النبوي (رواه داود): "**من أحيا أرضا ميتة فهي له**"، حتى

إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انتزع أرضا كانت مقطوعة إلى رجل يسمى بلال بن الحارث المزني لأنه لم يستطع أن يعمرها كلها.

– النظافة والتطهير: على اعتبار أن الطهارة من شروط بعض العبادات خاصة الصلاة، ولذا شاعت بين المسلمين مقولة "النظافة من الإيمان" وأوردت السنة النبوية آدابا كثيرة في النظافة والاغتسال والتطيب وحسن الهندام خاصة في المناسبات العامة كصلاة الجمعة والعيدين، وحثت على إماطة الأذى عن الطريق.

– المحافظة على الموارد: صدق اللَّه العظيم، إذا يقول: "**ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها**"[15]. والإفساد يكون بالإتلاف وتفويت المنافع أو التلويث والإسراف، أو بإشاعة الظلم والباطل والشر، ولذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا أن يذبح له شاة حلوبا. وفي السنة إنذار لمن يقتل طيرا أو حيوانا بغير منفعة أو يتخذ شيئا فيه روح هدفا للتصويب عليه، كما أن بها حثا على الاستفادة بجلد الميتة.

– الحفاظ على صحة الإنسان: وهناك حشد كبير من النصوص الإسلامية من قرآن وسنة يدعو إلى الحفاظ على الصحة بدءا من الدعاء بطلب العافية ومرورا بالوسائل التي تجلب العافية وتحافظ على سلامة البدن وحتى التعامل الإيجابي مع المرض في حالة وقوعه والمحافظة على البيئة حتى لا تنتقل عدوى المرض إلى الآخرين.

– الإحسان إلى البيئة: والإحسان كلمة تتضمن الإتقان والشفقة والإكرام، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يميل للقطة الإناء حتى تشرب ثم يتوضأ بفضلها، وكان بعض الخلفاء مثل عمر بن عبد العزيز يكتب إلى عماله ألا يحملوا الإبل فوق ما لا تطيق وألا يضربوها بالحديد.

– المحافظة على البيئة من الإتلاف: ونهى الإسلام عن الإتلاف البيئي للأحياء والنباتات والعمران سواء كان ذلك بدافع القسوة أو الغضب أو العبث أو الإهمال أو في العمليات الحربية؛ لذا كان المؤرخ الفرنسي جوستاف لوبون يقول: ما عرف التاريخ فاتحا أعدل ولا أرحم من العرب، ومن يتابع الجرائم الأمريكية في فيتنام والعراق يتأكد من رحمة المسلمين بغيرهم وبالبيئة أثناء العمليات العسكرية والحروب.

ب. القواعد الفقهية المتعلقة بحماية البيئة:

إن القرآن الكريم ليس كتاباً في علم البيئة لكنه يشكل المنبع الأول والأخير الذي يجب أن يبنى عليه هذا العلم. والدليل على ذلك أن كل ما توصل إليه العلماء والمفكرون والفلاسفة البيئيون المعاصرون من أفكار ومفاهيم متضمن بكيفية أو بأخرى في القرآن الكريم. وهذا خير دليل على أن كتاب الله هو أحسن منطلق وسند يمكن الاعتماد عليه لوضع أسس إسلامية لتنمية مستدامة هادفة.

ثمة قواعد فقهية عامة استنبطها علماء المسلمين من القرآن الكريم والسنة النبوية، وهي قواعد تعدّ مفخرة للمسلمين، لكونها قد سبقت التشريعات البيئية المعاصرة وتفوقت عليها. وعلينا أن نسعى إلى تفعيلها في مجال دفع الضرر بكل صوره وألوانه، بما في ذلك الضرر الذي قد يلحق بالبيئة من جراء تصرفات الإنسان وسلوكياته غير الحميدة. وعلينا أيضا أن نعمل على إحيائها والاحتكام إليها لحل النزاعات البيئية التي تواجهها البشرية حاليا سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الأفراد.

و هذه القواعد هي[16]:

– قاعدة (الضرر يزال): وتستند هذه القاعدة إلى الحديث الذي رواه عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن "**لا ضرر ولا ضرار**". وتعني هذه القاعدة أن لكل فرد مطلق الحرية في أن يتصرف فيما يملك إذا انعدم الضرر، فإذا حدث ضرر للغير فلولي الأمر الحق في التدخل واتخاذ كل ما من شأنه أن يحول دون وقوع الضرر الذي قد يلحق ببعض مكونات البيئة أو التخفيف منه أو حتى إزالة مصدر هذا الضرر لسد الذرائع المؤدية إلى الفساد.

– قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح: وقد استنبط الفقهاء هذه القاعدة من الحديث الذي رواه أبو هريرة أن رسول صلى الله عليه وسلم قال: "**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه. وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم. فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم، واختلافهم على أنبيائهم**". فإذا كان استغلال موارد البيئة لتحقيق منفعة ذاتية ومؤقتة سوف يتسبب في الإضرار بهذه الموارد وإفسادها ويتسبب في استنزافها فلا يُسمَح بها، إذ إن منع الضرر والفساد يجب أن يقدم على أي منفعة عند استغلال البيئة.

– قاعدة الضرر يزال بقدر الإمكان (ولاسيما الضرر الفاحش): لولاة الأمور الحق في إجبار من يحدث ضررا في البيوت أو الشوارع أو الأسواق أو البيئة بوجه عام بإزالة الأضرار الناتجة عن
أعمالهم وتصرفاتهم والتي قد يترتب عليها الإضرار بالناس أو بالحيوانات أو بجودة البيئة.

– قاعدة الضرر لا يزال بضرر مثله: إذا كان هناك مثلا مصدر لتلويث الهواء في منطقة معينة (مصنع مثلا)، فلا يزال المصنع لتنشأ مكانه محرقة قمامة.

– قاعدة الضرر الأشد يزال بالأخف: حينما تتعارض المصالح المتعلقة بالبيئة مع مصالح الفرد تطبق هذه القاعدة. ويتفرع من هذه القاعدة قاعدتان أخريان هما:

- يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام: ومثال ذلك تقييد استعمال حق المالك في إقامة فرن خبز في سوق البزازين؛ حتى لا يتسبب الشرر الناتج من الفرن في احتراق المنتجات الحريرية المعروضة في السوق. وانطلاقا من هذه القاعدة نجد الكثير من الفقهاء يجيزون انتزاع ملكية عقار خاص إذا ضاق الطريق على المارة. و قياسا على ذلك يمنع إقامة مصنع للأسمنت مثلا وسط حي سكني منعا للضرر الذي يعود على أهل هذا الحي.
- يختار أخف الضررين: فمثلا إذا تعذر نقل النفايات المنزلية إلى مناطق غير مأهولة بالسكان، وأريد حرقها للتخلص منها، فيمكن أن يجرى ذلك قرب المناطق البعيدة نسبيا ذات التعدد السكاني الأقل بدلا من حرقها في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

– قاعدة الموازنة بين المصالح: وتعني هذه القاعدة أن المصالح إذا تعددت وتعارضت فإنه يعمل بالترجيح بينها وتغليب الأهم منها على ما دونها.

– ما جاز بعذر بطل بزواله: من حق ولي الأمر وقف بعض الأعمال إذا كان ضررها على بيئة الإنسان أكثر من نفعها، لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح. وإذا كانت الجماعة تحتاج إلى الأعمال التي يترتب عليها ضرر فإن حاجتها تنزل منزلة الضرورة في إباحة المحظور، على أن يدفع الضرر بقدر الإمكان، وأن تقدر الضرورة بقدرها. و بمجرد زوال الحاجة إلى تلك الأعمال، فعلى ولي الأمر وقفها لأن ما جاز بعذر بطل بزواله.

– ما يؤدي إلى الحرام فهو حرام: يقع تحت طائلة الحرام هنا كل ما يضر الناس، ومن ثم فإن أي مصدر يضر الناس في صحتهم أو راحتهم، مثل انبعاث غازات تؤذيهم، أو إحداث ضوضاء تقلق راحتهم، يعدّ أمرا غير مقبول.

– ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب: فمثلا، إذا كان من مقتضيات الحد من تلوث البيئة في بلد ما ضرورة استصدار مرسوم أو وضع معايير تحدد مواصفات الملوثات التي تقذف بها عوادم المصانع والسيارات في بيئة هذا البلد، فإن استصدار مثل هذا المرسوم يصبح واجبا، لأن الواجب الأصلي (حماية الناس من أضرار التلوث) لا يتم إلا به.

– ولي الأمر في خدمة الرعية: وهذا يقتضي أن تعمل السلطات جميعها بما يحمي المجتمع من خطر يحدق به أو يتهدده، أي التوقي من الضرر حتى لا يقع واتخاذ الإجراءات التصحيحية لعلاج هذا الخطر في حالة وقوعه. فمثلا إذا تعرض الناس لخطر تلوث الهواء في منطقة معينة بسبب سوء الصيانة في مصنع معين فيها، فعلى ولي الأمر العمل على إزالة مصدر هذا الخطر.

– تدخل ولي الأمر منوط بالمصلحة: من واجب ولي الأمر رعاية مصالح الرعية والمحافظة على تنفيذ الأحكام. و ولي الأمر نائب عن الأمة في تنفيذ شرع الله، ولهذا فتدخله في شئون الرعية منوط بتحقيق مصالحهم ورعاية شئونهم. فإذا وقعت

مفسدة كان على ولي الأمر التدخل لدرئها، ولكن هذا التدخل ليس مطلقا، وإنما هو مقيد فقط في حدود ما يجلب النفع ويبعد الضرر.

2. التنمية المستدامة في الإسلام:

أ. المفهوم الإسلامي للتنمية المستدامة:

على الرغم من حداثة مصطلح (التنمية المستدامة) فإن مفهومه ليس بجديد على الإسلام والمسلمين. فقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالعديد من النصوص التي تمثل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وتضع الضوابط التي تحكم علاقة الإنسان بالبيئة من أجل ضمان استمراريتها صالحة للحياة إلى أن يأتي أمر الله. ومن الجدير بالذكر أن مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام أكثر شمولا، بل إنه أكثر إلزاما من المفهوم المناظر الذي تم تبنيه في أجندة القرن الحادي والعشرين[17]. فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة توجب ألا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية، لأن هذه الضوابط هي التي تحول دون أية تجاوزات تفقد التنمية المستدامة مبررات استمراريتها. وفي الوقت نفسه فإن النظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة تعنى بالنواحي المادية، جنبا إلى جنب مع النواحي الروحية والخلقية، فلا تقتصر التنمية المستدامة على الأنشطة المرتبطة بالحياة الدنيا وحدها، وإنما تمتد إلى الحياة الآخرة، بشكل يضمن تحقيق التوافق بين الحياتين، ويجعل صلاحية الأولى جسر عبور إلى النعيم في الحياة الأخروية التي هي الحياة الحقيقية المستمرة بلا انقطاع وبلا منغصات.

وهكذا فإن مهمة التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي هي توفير متطلبات البشرية حاليا ومستقبلا، سواء أكانت مادية أو روحية، بما في ذلك حق الإنسان في كل عصر ومصر في أن يكون له نصيب من التنمية الخُلقية والثقافية والاجتماعية. وهذا بُعد مهم تختلف فيه التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي عن التنمية المستدامة في النظم والأفكار الأخرى، لأنه يعتمد على مبدأ التوازن والاعتدال في تحقيق متطلبات الجنس البشري بشكل يتفق مع طبيعة الخلقة الإلهية لهذا الكائن. والتنمية المستدامة في المنظور الإسلامي لا تجعل الإنسان ندا للطبيعة، ولا متسلطا عليها، بل تجعله أمينا بها، محسنا لها، رفيقا بها وبعناصرها، يأخذ منها بقدر حاجته وحاجة من يعولهم، بدون إسراف، وبلا إفراط ولا تفريط. كما أنها تُعَدّ لونا من ألوان شكر المنعِم على ما أنعم به على خَلقه انطلاقا من كون العمل في الأرض نمطا من أنماط الشكر لله، كما قال تعالى: [18]. والتنمية المستدامة من هذا المنظور توجب على الأغنياء مساعدة الفقراء، فالمال مال الله، وهم مستخلفون فيه، قال تعالى: [19] ، وقال: [20] ؛ ولأن الأغنياء إن لم يفعلوا قد يضطرون الفقراء إلى الضغط على الموارد الطبيعية واستنزافها من أجل الحصول على قوتهم وقوت أولادهم. و ما تقوم به الدول الفقيرة من قطع جائر لغاباتها، وإقامة للصناعات الملوثة للبيئة على أراضيها يُعَدّ مثالا لما يمكن أن يفعله الفقر من دمار بيئي.

من العرض السابق لتعريف التنمية المستدامة يتضح أن الإسلام قد أمر بها منذ أكثر من ألف و أربعمائة عام[21]، وقبل أن تظهر الفكرة في مؤتمر ريودي جانيرو عام 1992، وبيان التنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية يربطها بالوحي الإلهي، فتظل مصونة من الخطأ والزلل محوطة بضمانات من الوحي الرباني والهدي النبوي، كما قال صلى الله عليه و سلم: **"تركت فيكم ما إن تمسكتم به، لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وسنتي"**.

ومما لاشك فيه أن العالم الإسلامي يتمتع بخصوصية ثقافية واحدة جامعة، أسسها وأرسى دعائمها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وقواعد الفقه الإسلامي، والأثر الثقافي والأخلاقي الذي تتميز به حضارتنا الإسلامية، والذي يشجع على الحوار، لإيجاد وئام وتوافق دولي بين الحضارات والأديان، يكون أحد مخرجاته تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

والمقصود هنا بالتنمية المستدامة ذات التوجه الإسلامي لا يعني أن للإسلام تنمية مستدامة خاصة به أو أنه يرفض مفهوم التنمية المستدامة كما هو متعارف عليه اليوم. بل المقصود هو أن الإسلام له رؤية فعالة ومتميزة في هذا المجال.

ب. المعّوقات الرئيسية للتنمية المستدامة في الأقطار العربية: على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول الإسلامية، إلاّ أن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبنّي خطط وبرامج التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي [22]:

– **الفقر**: الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً والأشد تخلفا والعمل على مكافحة الأمية.

– **الديون**: التي تمثل إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر أهم المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة بخاصة والأسرة الدولية بعامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

– **الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي**: التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرم وتجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقاً للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.

– **التضخم السكاني غير الرشيد**: وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.

– تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

– عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

– نقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

المحور الثالث: دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة

1. ماهية البنوك الإسلامية:

يعتبر البنك الإسلامي مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال و توظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي و تحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي[(23)].

2. مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة:

إن البنوك الإسلامية تستطيع تحقيق عديد من الفوائد والمميزات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التي تعمل بها، نتيجة لطبيعتها الجديدة والمختلفة عن طبيعة البنوك التقليدية، وللتأثيرات الإيجابية العديدة التي يمكن لأنشطتها وأعمالها أن تمر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ثم فإن البنوك الإسلامية تستطيع عن طريق هذه الطبيعة وتلك التأثيرات الإسهام في علاج بعض الاختلالات الاقتصادية والمصرفية التي تسبب فيها نظام العمل في البنوك التقليدية من ناحية، والإسهام في تحقيق التنمية الاجتماعية وفي تقديم بعض الخدمات الاجتماعية المتميزة من ناحية أخرى. كما أن البنوك الإسلامية تستطيع من ناحية أخرى الإسهام في علاج هذه الاختلالات عن طريق العمل على تصحيح وظيفة النقود كذلك، والتي أسهم نظام العمل الخاص بالبنوك التقليدية في انحرافها وتحولها من وسيط للتبادل إلى سلعة تستخدم كأصل قابل للتأجير تباع وتشترى خدماته بأجرة معينة وهو سعر الفائدة.

تستطيع البنوك الإسلامية من خلال البعد الاجتماعي الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، هذه التنمية التي تقوم على أساس مراعاة التوفيق بين الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية معاً، وتصحيح السلبيات و الاختلالات التي نتجت عن التركيز على الاعتبارات الاقتصادية فقط خلال التجارب التنموية السابقة، كما أن المشاريع الاستثمارية التي تعمل هذه البنوك على إقامتها أو تمويلها، تحقق أبعادا اجتماعية عديدة ومهمة . بجانب الأبعاد الاقتصادية لها . هي من متطلبات ولوازم التنمية المستدامة.

و مجمل القول أن الطبيعة الخاصة لنشاط التوظيف في البنوك الإسلامية تؤدي إلى دعم عملية التنمية المستدامة، من خلال ما تقوم به من دور في حماية الموارد التمويلية من التبديد في استخدامات لا فائدة حقيقية منها والعمل على ترشيد استخدامها، وكذلك من خلال ما يقوم به هذا النشاط من دور في حماية البيئة من التلوث والأضرار الأخرى. كما أن نشاط تلقي الأموال وتعبئة المدخرات في البنوك الإسلامية يلعب كذلك دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال ما يتركه من تأثيرات إيجابية على العملاء المدخرين والموارد المالية المدخرة والمعبأة، والتي تعتبر من متطلبات تحقيق هذه التنمية.

و حسب إحصائيات 2009[(24)] فان هناك بعض المؤشرات الجيدة التي توضح انجازات البنوك الإسلامية و المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة منها ما يتعلق بالجوانب البيئية حيث نجد 52 من المؤسسات لديها اهتمام بقضايا البيئة في حين أن 38 فقط لديها برامج في هذا المجال، و فيما يتعلق بتحقيق الحياة الكريمة و الرفاه تم إحصاء 66 من المؤسسات المالية الإسلامية لديها أهداف اجتماعية في حين أن 55 من هذه المؤسسات أظهرت نتائجها آثارا اجتماعية لأنشطتها التنموية...

3. البنك الإسلامي للتنمية كنموذج لدعم التنمية المستدامة في الدول النامية:

أ. إنشاء البنك الإسلامي للتنمية:

أنشئ البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية دولية، تطبيقاً لبيان العزم الصادر عن أول مؤتمر لوزراء مالية الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة جدة في ديسمبر عام 1973. وانعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة الرياض في جويلية عام 1975. وقد تم افتتاح البنك رسمياً في 20 أكتوبر عام 1975 [25]. وقد جاء إنشاء البنك الإسلامي للتنمية ترسيخاً لمبدأ التضامن الإسلامي والتعاون المشترك، وإدراكاً لحجم التحديات التي تجابه الأمة الإسلامية في المجال الاقتصادي، ومن ثم ضرورة إيجاد آلية فاعلة للتصدي لتلك التحديات. فهو مؤسسة للتعاون التنموي جنوب . جنوب نظرا لكون كل أعضائه من البلدان النامية.

ب. أهم التطورات المؤسسية من أجل دعم التنمية و النشاط التمويلي التنموي للبنك:

– **أهم التطورات المؤسسية من أجل دعم التنمية:** لقد شكك الكثيرون عند إنشاء البنك في قدرته وإمكانية نجاحه و استمراريته في تلبية احتياجات دوله الأعضاء المتغيرة والمتطورة مع الالتزام بأحكام الشريعة الغراء، خاصة في ضوء عدم وجود أية سابقة في هذا المجال. إلا أنه، وبعد أكثر من ثلاثين عاماً من النشاط الدؤوب والعمل المتميز في خدمة التنمية البشرية والاقتصادية، وبآليات وصيغ تمويلية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، برهن البنك ليس فقط أن النجاح في هذا المجال ممكن وميسور، بل إنه ممكن وميسور بذات المعايير العملية والمالية والائتمانية التي تصنف بها وصيفاته من مؤسسات التمويل متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية الأخرى تعتمد أساليب التمويل التقليدية.

وفي هذا الإطار أبرز أحمد محمد على– رئيس البنك الإسلامي للتنمية– اتفاقية البنك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التي تم تحريرها في15 نوفمبر2009، من أجل التعهد بتوفير مبلغ **بليون** دولار أمريكي للتنمية الزراعية في البلدان الفقيرة التي تنتمي إلى كلتا المنظمتين[26].

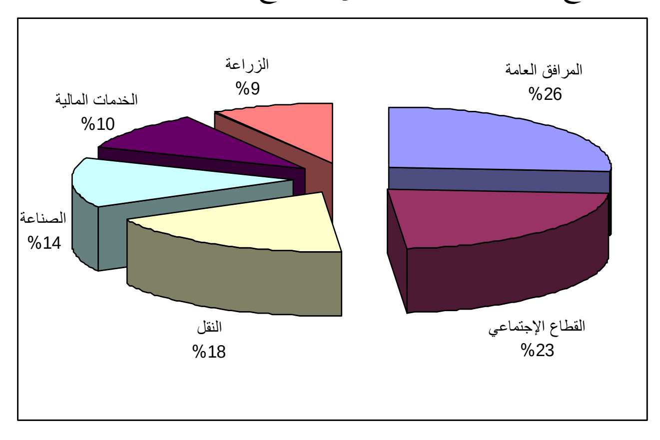
– **النشاط التمويلي التنموي للبنك:** يوجّه البنك كمؤسسة مالية تنموية جُل نشاطه ويستغل الموارد المتاحة لديه لدعم ومساندة جهود دوله الأعضاء الهادفة إلى تحقيق الطفرة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وتحسين المستوى والبيئة المعيشية للإنسان في تلك الدول. ويهتم البنك بصفة خاصة بالإنسان باعتبار أنه المستهدف والمستفيد من التنمية، ولذلك فإن التنمية البشرية تمثل محوراً ومرتكزاً أساسياً لنشاط البنك ويتمثل ذلك في اهتمامه بمحاربة الفقر وبتمويل التعليم بكل مراحله والصحة والتدريب وتوفير مياه الشرب والارتقاء بالصرف الصحي ونحو ذلك من الأنشطة المساعدة. لكن البنك لا يحصر نشاطه على إنسان الدول الأعضاء، بل يتعدى ذلك ليشمل المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء كما تقتضي ذلك وثائق تأسيسه. ويمارس البنك هذا النشاط التمويلي عبر ثلاثة محاور رئيسه هي العمليات العادية وتمويل التجارة وعمليات المساعدة الخاصة[27]. والجدول الموالي يوضح لنا النشاط التمويلي للبنك.

جدول رقم (1) : توزيع المشاريع الممولة من طرف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بحسب القطاعات (1976 - 2006)

	عدد المشروعات	النسبة (%)	قيمة التمويل بالدولار الأمريكي	النسبة (%)
المرافق العامة	319	10.1	4409.03	26.0
القطاع الاجتماعي	1657	52.3	3855.97	22.7
الصناعة	219	6.9	2331.77	13.7
باقي القطاعات	975	30.8	6364.85	37.5
المجموع	3170	100.0	16961.62	100.0

المصدر: بشير عمر محمد فضل الله، مرجع سابق، ص 12.

الشكل رقم (1) : المبالغ المعتمدة لعمليات تمويل المشاريع بحسب القطاعات (1976 - 2006)



المصدر: من إعداد الباحثين

يظهر التوزيع القطاعي لعمليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مدى اهتمام المجموعة بالقطاعات التي لها أثر مباشر على حياة الناس والتنمية في العالم الإسلامي. فمنذ تأسيس البنك، تم تخصيص 26% من إجمالي التمويل لتمويل 319 مشروعا للمرافق العامة في مجالات مد شبكات المياه، والطاقة الكهربائية، ومد أنابيب نقل الغاز، وشبكات الصرف الصحي. أما القطاع الاجتماعي، مع التركيز بشكل أساسي على التعليم والصحة, فقد تم تمويل 1675 مشروعا بنسبة 22.7% من إجمالي التمويل. وتشمل هذه المشروعات مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ومراكز التدريب المهني.

قائمة الهوامش و المراجع:

1. عبد اللطيف بلغرسة، صالحي صبرينة، **المؤشرات القياسية للتنمية المستدامة في إطار التوفيق بين التنمية الاقتصادية و اقتصاد البيئة– مدخل لمقاربة فكرية–**، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 11/12 نوفمبر 2008، ص12.
2. رحمان آمال، **تأثير المحروقات على البيئة خلال مرحلة الحفر و الاستخراج–دراسة حالة حوض بركاوي، الجزائر**، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، ورقلة، جانفي 2008، ص61.

3. ناصر شارفي، بلال موزاي، **التوافق النظري بين فكرتي البيئة و التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص5.
4. أسامة الخولي، مفهوم التنمية المستدامة، مقال من مجلة، **البيئة والتنمية** (**أوراق غير دورية**)، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، مصر، عدد 9، نوفمبر1999، ص44.
5. سليمان بوفاسة وآخرون، **البيئة وآليات حمايتها لأجل التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي– الدكتور يحي فارس – المدية، الجزائر، 6/7 جوان 2006، ص6.
6. عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنط، **التنمية المستدامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2007، ص30.
7. فروحات حدة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–، مجلة الباحث، عدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009/2010، ص 126-127-130 بتصرف.
8. بوريمة سعيدة، طبايبية سليمة، **التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها**، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص11.
9. **القمة العالمية للتنمية المستدامة، تقرير تقييم التقدم في المنطقة العربية "الملخص التنفيذي"**، ديسمبر 2001، ص 23-24، تم زيارة الموقع في 2010/12/27،
http://www.unep.org/dewa/westasia/assessments/national_SOEs/WSSD/Revised%20WSSD-Arabic%20Summary%20July%207.doc
10. محمد فتح الله الزيادي، **الإسلام و البيئة**، الدورة التاسعة عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص2، تم زيارة الموقع في 2010/12/27،
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/07/d8a7d984d8a5d8b3d984d8a7d985-d988d8a7d984d8a8d98ad8a6d8a9-d8a3d8af-d985d8add985d8af-d981d8aad8ad-d8a7d984d984d987-d8a7d984d8b2d98a.doc
11. سورة الأنعام، الآية 38.
12. سورة الجاثية، الآية 18.
13. سورة النجم، الآيتان 3 و4.
14. مصطفى عاشور، **حماية البيئة فريضة شرعية**، www.islamonline.net/arabic/science/2005/05/article07. htmlhttp://
نقلا عن: كمال رزيق، **دور الدولة في حماية البيئة**، مجلة الباحث، عدد5، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص 103-104.
15. سورة الأعراف، الآية 56.
16. محمد عبد القادر الفقي، **ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية**، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول: القيم الحضارية في السنة النبوية الأمانة العامة لندوة الحديث، ص 40-41-42، تم زيارة الموقع في 2010/12/27،
http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Env/444444.doc
17. نفسه، ص6-7.
18. سورة سبأ، الآية 13.
19. سورة النور، الآية 33.
20. سورة الحديد، الآية 7.
21. منظمة الإيسيسكو، **العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة**، ص48، شوهد في
http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm

22. منظمة الإيسيسكو، **الإعلان الإسلامي للتنمية المستدامة، ص 4-5**،

http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P8.htm

23. أحمد النجار، **المدخل إلى النظرية الاقتصادية في الإسلام**، بدون مكان و لا تاريخ للنشر، ص11.

24. الهادي بن محمد المختار النحوي، **البنوك الإسلامية و المسؤولية الاجتماعية**، شوهد في 2011/1/6

http://isegs.com/forum/showthread.php?p=18054

25. بشير عمر محمد فضل الله، **" تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية "** والتحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006/4/11 ص 3-4-5، تم زيارة الموقع في 2010/12/27،

http://www.philadelphia.edu.jo/courses/banking/Files/Banks/3338.doc

26. المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، **النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي**، العدد الأول، المجلد 150، رقم5، الثلاثاء 2009/11/17، ص 2.

27. بشير عمر محمد فضل الله، مرجع سابق، ص11.